وفي اليوم نفسه، تعرّضت الصحافة العربية الصادرة في الأرض المحتلة الى خطوة قمعية جديدة استهدفت صحيفة الفجر المقدسية؛ حيث اصدر الحكم العسكري «امرا يقضي باغلاق الصحيفة... لمدة عشرة ايام، وقد اشارت مصادر الحكم العسكري الى ان محرري الصحيفة كانوا قد نشروا مقالات تحريضية واضحة دون عرضها على الرقابة العسكرية» (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة من الحكم العسكري لتوجيه ضربة الى مؤيدي م.ت.ف. الذين يقفون على رأس الاتحادات المهنية، والمؤسسات الوطنية، اعتقلت سلطات الحكم العسكري كلا من رئيس نقابة الأطباء الدكتور سمير كاتبه، ورئيسي نقابتي المهندسين والمحامين. فقد ذكرت المصادر الاسرائيلية ان سلطات الحكم العسكري اعتقلت، في القدس الشرقية، الدكتور سمير كاتبه،...» (و.إ.إ.، العدد ٢٤٨٣، ١٠ و١١/١١/١٩٨١، ص ٦). كما افادت صحيفة هآرتس ان «سياسة القبضة الحديدية لشارون ضد الشخصيات والمنظمات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية... قد ظهرت بوضوح في اليومين الأخيرين، من خلال حملة الاعتقالات والقيود التي فرضت، واشكال العقاب الأخرى،... وقد شملت الاعتقالات، شخصيات ومحاضرين من جامعة بيرزيت، كما اعتقل يوم ١٩٨١/١١/٩، الدكتور سري نسيبة... الذي يشغل منصب رئيس اتحاد مدرسي جامعة بيرزيت؛ وذلك بتهمة حمل منشورات احتجاجية...».

واضافت الصحيفة ان رئيسي نقابتي المهندسين والمحامين قد اعتقلا ايضا في إطار الحملة الموجهة ضد الشخصيات المؤيدة لمنظمة التحرير، واكدت ان السلطات الاسرائيلية قد اعتقلت سكرتير تحرير صحيفة الشعب المقدسية، اكرم هنية، وعضو مجلس بلدية رام الله، عزمي الشعيبي، والدكتور رمزي ريحان، احد نواب رئيس جامعة بيرزيت (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/١١).

إضافة الى ذلك، «استدعى حاكم نابلس العسكري، يوم ١٩٨١/١١/١٠، بسام الشكعة... وحذّره من الاستمرار فيما وصفه بالتحريض على الاضطرابات» (**القدس**، ١٩٨١/١١/١١). وفي اليوم التالي، منع الشكعة من السفر الى هولندا تلبية لدعوة تلقاها من جهات سياسية مختلفة في هولندا (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/١٢). كما منعت سلطات الحكم العسكري بعض اعضاء مجلس بلدية نابلس من مغادرة المدينة؛ وذلك بعد ان استدعت، يوم ١٩٨١/١١/١١، كلا من الدكتور تحسين الشختير، والصيدلي ياسر اصلان، وخلدون عبد الحق، اعضاء مجلس بلدية نابلس واخبرتهم بمنعهم من مغادرة حدود المدينة إلا بعد استشارة الحاكم العسكري للمدينة (**الشعب**، ١٩٨١/١١/١٢).

وفي منطقة بيت لحم، «اغلقت السلطات الاسرائيلية، يوم ١٩٨١/١١/١١، مدرسة بنات منطقة بيت لحم الثانوية حتى إشعار آخر؛ وذلك لقيام الطالبات بالتظاهر احتجاجا على إغلاق جامعة بيرزيت» (**القدس**، ١٩٨١/١١/١٢).

واستمرارا لسياسة نسف البيوت، قامت قوات الأمن، يوم ١٩٨١/١١/١٥، بهدم «ثلاثة منازل في بيت ساحور، ومنزلا رابعا في رام الله. وسبب هدم المنازل، في بيت ساحور يعود الى ان ابناء اصحابها القوا بقنابل حارقة على دورية للجيش الاسرائيلي. اما المنزل الذي هدم في رام الله، فان صاحبه قد اعترف بالمشاركة في عمليات فدائية» (و.إ.إ.، العدد ٢٤٨٧، ١٥ و١٩٨١/١١/١٦، ص ٨). وكانت سلطات الاحتلال قد فرضت، قبل نسف البيوت، منع التجوّل على بيت ساحور، تحسبا لأية ردود فعل مباشرة على نسف البيوت (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/١٦). وقد علّق وزير الدفاع اريئيل شارون، يوم ١٩٨١/١١/١٦، على قراره الذي اتخذه بنسف البيوت بقوله: «لن نسمح بالقاء حجر واحد على السيارات الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/١٧).

وقد افادت بعض الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية ان «السلطات العسكرية الاسرائيلية قامت، منذ ١٩٦٧، بنسف ١٢٢٨ منزلا في المناطق المحتلة» (**القدس**، ١٩٨١/١١/١٧).

ولم تقتصر الاجراءات القمعية على المؤسسات والهيئات الوطنية في الضفة الغربية، بل شملت هذه الاجراءات قطاع غزة؛ حيث «ابلغت سلطات